

### اليسار اللبناني والانتخابات: الأبيض لونا من ألوان التغيير!

بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أسابيع على الانتخابات النيابية اللبنانية، مازالت التحليلات تتوالى حول أسباب خسارة المعارضة وفوز الموالاة. ثمة فريق من المعارضة لا يعتبر أنها هُزمت أصلاً؛ وهذا ما قد يسمّى في التحليل النفسي «حالة إنكار». وثمة من يعتبره «مقصوداً» لإبراز عدم تدخل سوريا، أو لخشية حزب الله من أن يكون في الواجهة الرسمية في المرحلة القادمة «المخوفة بالخاطر الإسرائيلية - الأميركية».



أياً يكن الأمر فإنني، بصراحة، لم أذرف الدمع السخين لخسارة المعارضة. فعلى إجلالي للمقاومة، وتأبيدي الحاسم لها ولسلاحها، ولبقائهما إلى ما بعد بعد تحرير شبعاً والغجر (نعم، حتى تحرير فلسطين والجزولان)، فإنني لا أرى فارقاً كبيراً بين المعارضة (في جسمها الرئيس ممثلاً بحزب الله والتيار الوطني الحرّ) والموالاة. وقد كتبت في هذا الموضوع غير مرة (راجع مثلاً مقالي في جريدة الأخبار في ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٨)، وأوجزُ عيوب المعارضة في العناوين السريعة التالية: التشدق الكلامي بالرغبة في بناء «الدولة» مقابل التوقع العملي في الأطر الطائفية، وعدم التأسيس للعلمنة الشاملة، وإهمال الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني في لبنان. لكن ما أحنزني فعلاً هو النتائج الهزيلة التي حصدها «اليسار» في هذه الانتخابات، وتحديداً حركة الشعب في بيروت، والحزب الشيوعي في غير مكان، والتنظيم الشعبي الناصري في صيدا، حتى بلغ الفارق بين بعض مرشحي اليسار ومرشحي اليمين أكثر من ... خمسين ألف صوت.



بدايةً، أشعر أن اليسار خسّر المعركة «المبدئية» قبل أن يخوض المعركة الفعلية. ربّ قائل إن المعركة الانتخابية ليست معركة مبادئ. ولكن هذا القول، ببساطة، على خطأ. ذلك أن الانتخابات هي، في واقع الأمر، من أكثر أشكال المشاركة السياسية علنيةً. ومن ثم، فإنها امتحان فعليّ وعلنيّ لصلابة المرشح (ولا أقول تحجره)، ولمدى انسجام أفكاره مع أفعاله. إن إشعاع المبادئ والمثل، في معركة الانتخابات تحديداً، يجب أن يكون أحد أهم أسلحتنا في مواجهة الانتهازية وسوء استخدام الأفكار الكبرى.

لقد رفض اليسار قانون الستين لأنه، بحق، قانون متخلف يضرب عرض الحائط بمطالب القوى الوطنية والتقدمية المزمنة، وأهمها: التمثيل النسبي، ومشاركة الشباب بدءاً بسن الثامنة عشرة اقتراعاً وترشحاً، واعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة بما يتيح للأكفأ حق التمثيل في الهيئة التشريعية. لكن هذا اليسار سرعان ما هرّول إلى خوض الانتخابات، وسط استغراب مناصريه وذهولهم واستنكارهم أحياناً: فكيف يرضى يساري أن يواصل الترشح سنوات بعد سنوات عن المقعد «الشيوعي» أو «السنّي» على سبيل المثال لا الحصر؟ بل تناهى إلينا أن قسمنا من اليسار سعى أول الأمر إلى أن «يتكرّم» عليه معسكر المعارضة المتبسة بمرشح على لائحته؛ حتى إذا استبعد، ارتدى زي المبادئ القويمة، وتباهى بالترشح ... منفرداً!

وفي كل الأحوال، فلو أنّ اليسار ثَبَّتَ على موقفه المبدئيّ منذ البداية، رافضاً دخولَ معمرة الانتخابات المنيّة على الطائفيّة والزيائيّة (الداخلية والخارجية)، لعزّز - في أقلّ تقدير - رؤية الناس إليه بوصفه بديلاً حقيقياً أو محتملاً، لا يفتش عن المناصب كيفما أتت. وللمرء أن يتساءل، في هذا الصدد، جملة تساؤلات:

- أصلاً، ما معنى أن يفوز اليسارُ بمقعدٍ أو اثنين، إذا انثلمت ثقةُ مناصريه بمبدئيّته، أو شكّكوا في استقلاله الذاتي عن الاستقطابات كافّة؟

- وما تراه سيفعل اليوم لو فاز، وهو شبه أعزل، في مجلسٍ يكتظّ - أكثر من أيّ وقت مضى - بالطائفيين والمذهبيين والإقطاعيين والرأسماليين وأمرء الحرب السابقين والإمعات، غير الصراخ بلا طائل؟

- ثم أئن يأتي فوزُه الهزيلُ نفسه مديناً لأصوات حزب الله أو التيار العوني، لا لقاعدة اليسار الوطني والقومي (المشتتة لأسباب كثيرة)، بحيث يغدو رفيقنا، النائب العتيّد، «لاجئاً سياسياً» عند ذلك الحزب أو هذا التيار، أسوةً بإلياس عطالله اللاجئ السياسيّ عند آل الحريري (مع الفارق الشاسع، طبعاً، بين الحريري «السلامي» وحزب الله المقاوم)؟ أئن يصعب عليه، أخلاقياً في الحد الأدنى، أن يتخذ موقفاً موضوعياً ومستقلاً إزاء أيّ قضيةٍ لا تحظى ببركة «الحزب» أو «التيار»، وإلاّ عدّ خائناً لمن أوصله إلى الندوة البرلمانية، كما هو حال بعض النواب الذين جاؤوا عام ٢٠٠٠ على القاطرة الحزبية ثم انقلبوا عليها، فاستحقّوا لعنةَ الحريريّين؟

باختصار، افتقر اليسارُ في هذه المعركة إلى شيءٍ من مبدئيّته (ومن مثاليّته؟ بالتأكيد! ومن قال إنّ المثالية أمرٌ معيب، أو غير قابلٍ للتحقق، ولو بعد حين، إن ثبت المرءُ عليها؟). الحقّ أنّ المبدئية هي من أكثر ما ينشده، في المرشّح، عددٌ كبيرٌ من الطلاب والمثقفين والفنانين والمحامين وأساتذة الجامعات والناشطين في مؤسسات المجتمع الأهليّ و«التردديين» (والأخرون بمئات الآلاف). ولقد انجرّ اليسارُ إلى ملعب اليمين والطوائف، بعد أن تيقن من فشله في تغيير القانون الانتخابي المتعفن، فانزلق في الانتخابات، بحساباتها وأرقامها المضلّلة وتكتيكاتها التي لا قدرة له عليها. وكان أجدى به أن يجترح وسائلَ أحدث وأكثرَ إبداعاً للوصول إلى الناس مباشرةً، بدلاً من محاولة الوصول (شبه المستحيل إلى البرلمان من أيّ طريقٍ كان. وزاد الطين بلةً أنّ اليسار، بعد أن حرّم أمره بخوض الانتخابات على أساسٍ لامبدئيّ وغير مقنع، قد خاضها بعدة هزيلةٍ لا تضمّن له إلاّ الخسارة... غير البطولية:

فقانون الستين ضدّه، والموالة ضدّه، وجمهور الطوائف كلّه ضدّه، والمعارضة الملتبسةً نفسها ضدّه (وإن على استحياءٍ وخفر)، والمال السياسيّ ضدّه، ورجال الدين ضدّه (إذ لا بطيريك لليسار اللبناني يحقنه بجرعة فياغرا، كما حقن بطيريك الموارنة، المكتظّ بعروبته المفاجئة، معسكر ١٤ آذار)، والأنظمة الرجعية العربية ضدّه. يُضاف إلى ذلك أنّ النظام السوريّ نفسه بدا بالغ الحرص على «تسوية» مؤتمر الدوحة بين الموالة والمعارضة؛ بل ظهر أنه لم يحرض بعض الجماعات التي «يمون» عليها في لبنان على التصويت لليسار، ولم يدفّع (كعادته؟) بآلاف «الجنّسين» اللبنانيين القاطنين في البلدات السورية إلى الذهاب للتصويت الكثيف في لبنان لصالح هذا اليسار المأزوم في غير موقع.

إذن، لم يكتفِ اليسارُ بإهدار شيءٍ كبيرٍ من مبدئيّته حين انخرط في قانونٍ جائرٍ سبقَ أن رفضه بحزم، بل أخطأ أيضاً في حساباته ورهاناته السياسيّة، فاستحقّ (للأسف) هزيمةً كبرى. فقد راهن على أن تحشد المعارضةُ المُلتبسةُ، وبخاصّةٍ حزبُ الله والعونيّون، أنصارها دعماً له. وقد تبين في ٧ حزيران أن «دعم» المعارضة لليسار اقتصر، في أحسن الأحوال، على «رفع العتب».

خذ دائرة بيروت الثالثة مثلاً: فهنا لم يقترح «الشيعة» (وجُلهم من المعارضة) إلا بنسبة لا تتجاوز ٤٠٪. تأييداً لللائحة «قرار بيروت الوطني» المدعومة من حركة الشعب! وربّ قائل إن هذه نسبة مرتفعة، لكنها في الحقيقة ليست كذلك، ولا تعبر عن شغف حزب الله بأعضاء اللائحة المذكورة (وضمنهم الرفيقان نجاح واكيم وإبراهيم الحلبي والزميل رفيق نصرالله). طبعاً لم يكن ممثلاً حركة الشعب وحلفائها سيربحون في كل الأحوال، نظراً إلى تعاضم التجييش المذهبيّ والمال الانتخابيّ وعوامل أخرى يضيق بها هذا المقال. ولكن أن يصوّت لهم ٢٢ ألفاً من «شيعة المعارضة» (أي ٧٠٪ من شيعة هذه الدائرة) بدلاً من ١٢ ألفاً مثلاً، فذلك كان سيكون أقلّ وطأة عليهم، وأحفظاً لماء وجه اليسار الوطنيّ والقوميّ الذي كان - للتذكير - أبرز حلفاء حزب الله أثناء عدوان تموز ٢٠٠٦ وبعده وقبله!

والحال أن خطأ بعض اليسار في المراهنة على الأرقام والاستطلاعات «الموثقة» قد أحبط اليوم آلاف الشباب المتطلّعين إلى التغيير. كما أن رهانه على دعم المعارضة المُلتبسة لا يغتفر: فقد سبق أن لدغ من جحرها مرتين على الأقلّ (في الانتخابات النيابيّة والبلديّة قبل سنواتٍ قليلة)، وكان يفترض أن يعي أن الثالثة... ثابتة!



ولنعترف، أيضاً، بأن بعض اليسار (والمعارضة المُلتبسة) لم يقدم أحياناً نماذج تستحق أن تكون بدائل فعليةً من مرشحي الموالاة المنافسين. وذلك، في رأيي، أحد أسباب عدم اجتذاب يسارنا للكتلة «المترددة» الضخمة. ترى، ما الذي يجمع مناضلاً شيوعياً نزيهاً، ومناضلاً ناصرياً علمانياً عريقاً، بممثلين عن الطوائف والإقطاع العائلي... في لائحة «معارضة» واحدة؟ ومن استمع إلى خطب بعض مرشحي حلفاء حركة الشعب على لائحة بيروت الثالثة مثلاً، أدرك سريعاً أنهم لا يستحقّون أن يبذل الإنسان العاديّ كبير جهدٍ لدعمهم. تصوّروا أن أحدهم صرف جزءاً من خطابه لشمم الشعارات العامية للموالاة من قبيل «ما بيرجعوا والسما زرقا» (قائلاً بصوت جهير: «العامية ليست منّا ولنسنا منها»)، ولرجم «الدعارة» في لبنان، وكأنّ مشكلة بلدنا هي مع العامية والمومسات! وتصوروا أن مرشحاً آخر أقر على إحدى المحطّات التلفزيونية بأنه كان يأمل أن «يأخذه» سعد الدين الحريري على لائحته! وهناك أكثر من مرشح مدعوم من اليسار يخطئ في قواعد العربية أكثر ممّا يخطئ الحريري وكارلوس إدة (من قال، بالمناسبة، إن اللغة الصحيحة والثقافة الراقية هما خارج معايير النائب الجيد، أو إن باكووية آل فرنجية وطائفية وليد جنبلات وعنصرية آل الجميل وهزيمة مصطفى علّوش وجمال مصباح الأحذب وشراسة علي عمّار وأموال محمد الصفدي... أهم؟).

إنّ على من يريد أن يهزم الحريري والسنّيورة، وأمثالهما من حيتان المال والضرائب والرجعية، أن يأتي بنماذج أفضل بكثير: موقفاً، وتاريخاً، وتحليلاً، وتقديمية... ولغةً.



علاوةً على ما سبق، فقد خاض اليسارُ معاركه الانتخابيةً مفكِّكًا، بدلاً من أن يخوضها في لوائح (أو لائحة) موحدة في طول البلاد وعرضها. وقد كان رأيي الشخصي قبل شهر أن يخوضها بأوراق بيضاء، شجباً للقانون الانتخابي الرث، ولاسيما أن هذه الأوراق باتت تُحتسب عند الفرز (ولم أكن أعلم ذلك حين أدليت بصوتي!)، وصار في مقدور من يعتبر نفسه خارج الاصطفافات الطائفية والزبائنية أن يدلي بصوته الأبيض الناصع الشاحب للعبة التزويرية برمتها.

بمعنى آخر، كان على اليسار أن يشكل رأس حربة لمقاطعة هذه الانتخابات: فيسير المسيرات، وينظم الاعتصامات، ويجمع التوقيعات الكثيفة على العرائض (كان الرفيق ألبير فرحات قد صاغ إحداها في الدعوة إلى قانون انتخابي بديل)، وينقل المعركة من مستوى الترشاق الإعلامي بين المرشحين إلى مستوى الجامعات والثانويات والمنظمات الشبابية والمنابر الثقافية... والسلك القضائي (إذ إن قانون الستين، كما بات معروفًا، مخالف لاتفاق الطائف الذي نص على أن تجري الانتخابات على أساس المحافظة لا القضاء).

نعم، كان على اليسار في الانتخابات الأخيرة أن يقف إلى جانب (بل أمام) ما يزيد على ١١ ألف ورقة بيضاء يحلم أصحابها بتمثيل ديموقراطي حقيقي، قائم على النسبية. الورقة البيضاء كانت ورقة موقف لا فُعود، ومواجهة لا استسلام لمنطق «لبنان هيك». «رُب ضارة نافعة: فلعل الصفعة الانتخابية الجديدة التي تلقيناها، كيسارٍ وطنيٍّ وقوميٍّ وعلمانيٍّ داعمٍ للمقاومة الشاملة، أن تدفعنا إلى أن نغير مسارنا، فنستند اليوم وفي الغد إلى تلك الأصوات الناصعة التي تؤشّر على حالاتٍ متنامية من القرف... والرغبة العنيدة في التغيير الجذري».

بيروت